

خطة اسرائيلية لضعاف الانتفاضة

هامش مرونة لحركة «حماس»

المبكرة للانتفاضة، استعاد الاخوان المسلمون موقعهم كمجموعة مهيمنة وسط التيارات الاسلامية، في المناطق المحتلة. فمنذ شباط (فبراير) الماضي، أدرك الاخوان المسلمون ما حققته منظمة الجهاد الاسلامي من دعم بعد الدور الذي قامت به ضد سلطات الاحتلال الاسرائيلي، فقرروا القيام بدور مماثل؛ فأنشأوا فرعاً لهم أطلقوا عليه اسم حركة المقاومة الاسلامية التي سرعان ما عززت أوضاعها في قطاع غزة واتخذت من كلمة «حماس» (الاحرف الاولى لكلمات «حركة المقاومة الاسلامية») اسماً رمزياً لها، في الوقت الذي شددت سلطات الاحتلال من ضغوطاتها وملاحقتها المؤيدي وأعضاء حركة الجهاد الاسلامي. وفي آب (اغسطس) الماضي، أخذت البيانات، التي تحمل توقيع «حماس»، تظهر بصورة متزايدة في الضفة الغربية (داوود كَتَّاب، «الاخوان المسلمون وسط الصراع»، ميدل ايست انترناشيونال، العدد ٣٣٣، ١٩٨٨/٩/٩، ص ٧).

ومنذ شهور يجري في الخفاء تنافس على النفوذ بين حركة المقاومة الاسلامية وبين التيار الرئيسي في م.ت.ف. وقد أخذت تظهر، من وقت الى آخر، تصريحات علنية تؤكد مثل هذا التنافس. غير ان اليد الطولى ظلت يد القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة (أندرو وايتلي، «حماس؛ الجهاد هو الحل الوحيد للمشكلة الفلسطينية»، القبس، الكويت، نقلاً عن فايننشال تايمز، بدون ذكر تاريخ النشر).

يعود الظهور العلني للاختلاف بين الطرفين الى الهجمة السياسية التي تشنها، منذ فترة، م.ت.ف. على غير صعيد. فالمنظمة والقيادة الوطنية الموحدة اقتربتا، في طروحاتها الاخيرة، من قبول فكرة تقسيم فلسطين، فيما عارضت الحركة الاسلامية، التي لقيت تشجيعاً ضمنياً من اسرائيل في قطاع غزة، في السبعينات، كتنقل مضاد لم.ت.ف.

يعتبر التحرك السياسي والتنظيمي للحركة الاسلامية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي ازداد بدرجة ملحوظة منذ النصف الثاني من شهر آب (اغسطس) الماضي، وعلى امتداد شهر أيلول (سبتمبر)، من أبرز التطورات التي شهدتها المنطقتان طيلة هذه الفترة، ان لم يكن الأبرز على الاطلاق. فهي المرة الاولى التي يظهر فيها نشاط ملحوظ للحركة الاسلامية يترك تأثيراً ملموساً في الاوضاع في المناطق المحتلة، منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية فيها.

وأظهر هذا النشاط اختلافات وصدامات علنية بين القائمين به وبين المؤيدين لفصائل م.ت.ف. استدعى تدخل أوساط عليا فيها في محاولة لوضع حد للتنازع السلبية المترتبة على استمرار هذه الاختلافات، وإعادة اللحمة الى صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية، وبضمنها الحركة الاسلامية. في هذا الوقت، تابعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي تنفيذ سياستها القمعية في الضفة والقطاع. وكانت الخطوة الابرز، على هذا الصعيد، قرار وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، السماح لجنود الجيش باستخدام الرصاص البلاستيكي ضد المتظاهرين، مما أدى الى رفع أعداد الجرحى بينهم بشكل كبير فاق نسبته في فترات سابقة. الى ذلك، تابعت السلطات الاردنية تنفيذ اجراءاتها الخاصة بتطبيق بعض جوانب سياستها، المتعلقة بقرار قطع علاقات الاردن، الادارية والقانونية، مع الضفة الغربية؛ في الوقت الذي قامت سلطات الاحتلال باجراءات ادارية أخرى، استهدفت تقييد حركة المواطنين في المناطق المحتلة ككل.

عودة «الاخوان»

بعد ان كان دورهم ثانوياً، في المراحل